توافر مكونات الرقابة الداخلية وأهميتها في مكافحة جريمة غسيل الاموال
دراسة ميدانيه في فروع مصرف الرافدين والرشيد في مدينة العمارة

The availability of internal control components and their importance in combating money laundering crime
Afield study in the branches of Rafidain and Rashid Banks Within in the city of Amara

الباحث مجبل دواي إسماعيل / استاذ مساعد

الجامعة التقنية ألجنوبية المعهد التقني في العمارة

المستخلص

استهدفت الدراسة التعريف بأهمية توافر مكونات الرقابة الداخلية ودورها في مكافحة جريمة غسيل الاموال . اجريت الدراسة لعينة من المديرين في فروع مصرف الرافدين والرشيد في مدينة العمارة وبنيت الدراسة على فرضية رئيسة مفادها(ترتبط الرقابة الداخلية من خلال متغيراتها الرئيسة (بيئة الرقابة ، انشطة الرقابة ، تقدير المخاطر ، المعلومات والاتصال ، والمتابعة) معنويا بمستوى مكافحة جريمة غسيل الاموال).

استخدم الباحث الاسلوب الوصفي في الجانب النظري والتحليل الاحصائي في الجانب التطبيقي،وطورت لهذا الغرض استمارة استبيان تناسب طبيعة الدراسة وأهدافها. توصلت الدراسة الى مجموعة استنتاجات اهمها ان الرقابة الداخلية بمضمونها الاجمالي تمثل اتجاها ايجابيا واضحا في المؤسسات موضوع البحث تجسد بشكل خاص في توزيع الاعمال على العاملين بحيث لا ينفرد شخص واحد بعملية كاملة من البداية الى النهاية وان الادارة تفرض عقوبات مشددة عند اكتشاف مخالفات تدل على عدم الامانة والنزاهة وكذلك في اتجاهات ألإدارة العليا بالالتزام وبمتابعة ملاحظات وتوصيات هيئة الرقابه الماليه بخصوص مقومات النظام المحاسبي وان العلاقة التي تربط الرقابة الداخلية بمستوى مكافحة غسيل الاموال هي علاقة ايجابية ومعنوية.

وخرجت الدراسة بجملة توصيات اهمها ان نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات موضوع البحث يتطلب اهتمام اكثر لتوفير مكونات الرقابة ألداخلية وفي توفير الاجواء المناسبة للحفاظ على العناصر الكفوءة من اجل ضمان تنفيذ عمليات الرقابة الداخلية بأفضل ما يمكن.

Abstract

The study aimed to identify the importance of the availability of internal control components and their role in combating money laundering crime. The study was applied on a sample of managers at the branches of Al-Rasheed and Al-Rafidain Bank in the city of Amara.The study is based on the main hypothesis that the internal control through its main variables(control environment, control activities, risk assessment, information and communication and follow-up)morally at the level of combating money laundering crime.

The researcher applied a descriptive method in the theoretical part and a statistical analysis in the applied side. For this purpose, a questionnaire was developed to suit the nature of the study and its objectives. The study reached a number of conclusions, the most important and among which is that internal control with its overall content represents a clear positive trend in institutions. The subject matter of the study is particularly embodied in the distribution of work to the workers so that one person cannot complete the entire process from start to end and that the administration imposes severe penalties when detecting violations of the lack of honesty and integrity as well as in the direction of senior management commitment and follow-up observations and recommendations of the Financial Supervisory Authority regarding the elements of the accounting system. The relationship between internal control and the level of anti-money laundering is a positive and moral relationship.

The study came out with a number of recommendations, the most important of which is that the internal control system in the institutions requires more attention to provide internal control staff and to provide the appropriate environment to maintain the efficient staff in order to ensure the implementation of internal controls with the best possible.

تمهيد

ازدادت ظاهرة غسيل الاموال في الاونة الاخيرة وهي بدورها استفادت من احدث الوسائل التكنولوجية وطوعتها لخدمة اغراضها المشبوهة دون النظر الى نتائجها السلبيه على البيئة الانسانية ، وقد اوضحت الكثير من الدراسات ان التزايد المستمر في الجرائم الاقتصادية ومنها جريمة غسيل الاموال جاء نتيجة للتحولات الدولية الكبيرة التي شهدها العالم منذ بداية العقد الاخير من القرن العشرين.

وتعد جرائم غسيل الاموال (**Money Laundering**) اخطر مراحل عصر الاقتصاد ألرقمي وإنها التحدي ألحقيقي امام مؤسسات المال والأعمال وهي ايضا امتحان حقيقي لقدرات القواعد القانونية على تحقيق مواجهة الانشطة الجريمة ومكافحة انماطها المختلفة

لذلك يجب العمل على تمكين اجهزة الرقابة الداخلية من خلال تعزيز توافر مكوناتها الرئيسية (بيئة الرقابة،انشطة ألرقابة ، تقدير المخاطر،المعلومات والاتصال والمتابعة) وإتاحة فرصة التعلم امام العاملين في ألمنظمة من اجل تنمية معلوماتهم ، وتطوير مهاراتهم ، وقدراتهم ، واستخدام نماذج هيكلية مرنه وتكنولوجيا ونظم معلومات واتصال متطورة.

ويمكن القول بان تكنولوجيا المعلومات تمثل في الوقت الحاضر تحديا حقيقيا لمهنة المحاسبة والرقابة بصورة عامة اذ يتطلب الامر من المحاسب والمراقب الالمام والمعرفة بهذه التطورات الجديدة. لذا جاء بحثي هذا للتركيز على مدى اهمية توافر مكونات الرقابة الداخلية ودورها في مكافحة جريمة غسيل الاموال لأهمية الموضوع وكونه من الامور المهمة التي يجب مراعاتها لمسايرة التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات وتطور اساليب الجريمة الحديثة.

تكون الاطار العام للبحث من مقدمة وأربعة مباحث ،خصص المبحث الاول لمنهجية البحث وتناول المبحث الثاني الجانب النظري للبحث من خلال تحليل مفهوم الرقابة الداخلية ، خصائص الرقابة ، مكونات الرقابة ، تحليل مفهوم غسيل الاموال ،الانشطة الغير مشروعة ، الاثار المترتبة على غسيل الاموال والعوامل التي ساعدت على ظهور ظاهرة غسيل الاموال اما المبحث الثالث فقد تضمن الجانب التطبيقي للبحث من خلال دراسة حالة عملية عن فروع مصرف الرافدين والرشيد في مدينة العمارة وأخيرا جاء المبحث الرابع بأهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها الباحث.

المبحث الأول

منهجية البحث

أولا : مشكلة البحث

انسجاما مع اهمية الرقابة الداخلية ودورها في مكافحة جريمة غسيل الاموال بشكل عام و في قطاع المصارف بشكل خاص. وعلى الرغم من اهمية الرقابة الداخلية والتي اصبحت ضرورة لا غنى عنها في بيئة الاعمال الحالية بمختلف جوانبها إلا انها لم تلقى الاهتمام الواضح والكافي في قطاع المصارف العراقية على الرغم من اهمية هذا القطاع وخصوصا في الفترة الحالية التي يعيشها بلدنا العزيز.

لذلك يتطلب من ادارات هذه المصارف الاهتمام الواضح والكبير بالرقابة الداخلية بوصفها من اهم الوسائل اللازمة لضمان حسن تطبيق الانظمة والتعليمات والقوانين والحفاظ على ألموجودات بالإضافة الى دورها

في مكافحة جريمةغسيل الاموال لذا جاء هذا البحث تصديا لهذه المشكلة التي يمكن صياغتها بالتساؤلات ألأتيه :-

١. التعرف على الرقابة الداخلية من حيث ألمفهوم ، الأنواع ، الخصائص والمكونات .

٢. التعرف على ظاهرة غسيل الاموال من خلال المفهوم ، الاثار ، العوامل التي ساعدت على ظهورها ودور المصارف في

مكافحتها.

٣. اختبار اثر الرقابة الداخلية بمستوى مكافحة جريمة غسيل الاموال وتحديد دلالات هذا الاثر.

ثانيا : اهمية البحث

يستمد البحث اهميته من اهمية الرقابة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية جميعا وبالأخص مؤسسات القطاع ألمصرفي حيث يتميز النشاط المصرفي عن الانشطة الاقتصادية الاخرى بالتنوع والتعدد في المنتجات و ألخدمات كما يتميز هذا النشاط بالتغير والتطور باستمرار سواء على مستوى آليات العمل الداخلي او على مستوى البيئة المحيطة مما يعطي للرقابة الداخلية الدور الاكثر حيوية في هذا التغير والتطور بمختلف المجالات وخصوصا في مجال مكافحة جريمة غسيل الاموال.

ثالثا : أهداف البحث

في ضوء مشكلة البحث وأهميته تتحدد الاهداف ألمتوخاة معالجتها بما يأتي: -

١. التعرف على الرقابة الداخلية وأثرها في مستوى مكافحة جريمةغسيل الاموال للمؤسسات المصرفية من خلال تحليل

المفهوم والخصائص والأنواع والمكونات ووجهات نظر الباحثين المتعلقة بتلك المواضيع.

٢.تحديد مستوى اهمية المتغيرات الرئيسية والفرعية لكل من الرقابة الداخلية ومكافحة غسيل الاموال في المؤسسات موضوع

البحث.

٣.اختبار اثر الرقابة الداخلية في مكافحة جريمة غسيل الاموال للمؤسسات موضوع البحث.

رابعا : حدود البحث

١. يتحدد البحث من الناحية النظرية في تحليل مفهوم وأهمية وإبعاد كل من الرقابة الداخلية وظاهرة غسيل الاموال .

٢. يتحدد مستوى الرقابة الداخلية بمجموعة من المتغيرات تشكل مكونات الرقابة الداخلية وهي (بيئة ألرقابة ، انشطة

ألرقابة ، تقدير ألمخاطر ، المعلومات والاتصال والمتابعة).

وقد طبقها الباحث في اختبار اثر الرقابة الداخلية من خلال متغيراتها الستة في مكافحة جريمةغسيل الاموال في المؤسسات موضوع البحث.

٣.شمل البحث(١) فروع مصرف الرافدين في مدينة العمارة وهي (مصرف الرافدين ألعمارة ، مصرف ألرافدين / ميسان

و مصرف ألرافدين / ألهادي) (٢) وفروع مصرف الرشيد وهي (مصرف الكرامة)،(مصرف الوفاء) من خلال استطلاع

اراء المديرين في هذه المصارف للفترة من (٢٠١٧/٤/٢٥ لغاية ٢٠١٧/٥/٢٠).

خامسا : فرضية البحث

(ترتبط الرقابة الداخلية من خلال متغيراتها الرئيسة(بيئة ألرقابة ، انشطة ألرقابة ، تقدير ألمخاطر ، المعلومات والاتصال والمتابعة) معنويا بمستوى مكافحة غسيل الاموال .

سادسا : الاسلوب العلمي للبحث

١. اسلوب جمع البيانات وتصميم استمارة ألاستبانة

اعتمد الباحث في اغناء الجانب النظري للبحث على الكتب والدوريات العربية والأجنبية وشبكة المعلومات(الانترنيت) فضلا عن أراء الاساتذه والمتخصصين ميدانيا في المؤسسات موضوع البحث،

وفي الجانب التطبيقي تم الاعتماد على استبانة لغرض جمع البيانات حيث وزعت على المديرين في فروع مصرف الرافدين والرشيد في مدينة العمارة وبواقع (٣٤) استمارة موزعة تم استردادها جميعا .

تكونت استمارة الاستبانة من قسمين : يتضمن القسم الاول معلومات شخصية عن العينة موضوع ألبحث وتضمن القسم الثاني مجموعة من الاسئلة المتعلقة بمتغيرات البحث وهي بجزئين يتعلق الجزء الاول بقياس مستوى توافر مكونات الرقابة الداخلية بواقع (٢٢ سؤال) ويتعلق الجزء الثاني بقياس مستوى مكافحة غسيل

الاموال وبواقع(١٢ سؤال). وقد صممت الاستمارة بالاستعانة في(أحمد ،٢٠٠٢: ١٣٩-١٤٤) بالنسبة لفقرات الرقابة الداخلية والاستفادة من(جميل:٢٠١١) بالنسبة لفقرات مكافحة غسيل الاموال وبما يتناسب ايضا مع متغيرات وطبيعة البحث. عرضت استمارة الاستبانة على مجموعة من الاساتذة المتخصصين وبناءا على الملاحظات العلمية التي تقدمو بها حول الاستمارة ومدى وضوح فقراتها للعينة موضوع البحث اجريت عليها التعديلات اللازمة كما اخضعت الاستمارة الى اختبارات الثبات وكانت النتائج مطمئنه على استخدام الاستبانة.

٢. اساليب القياس والتحليل

بهدف معالجة البيانات احصائيا ومن اجل التوصل الى مؤشرات دقيقة تخدم اهداف البحث واختبار صحة الفرضية الرئيسة فقد اعتمد الباحثان مجموعة من الاساليب الاحصائية هي :-

أ.متوسط الاتجاه،الانحراف ألمعياري ، الوزن المئوي المرجح والترتيب لغرض تحديد مستوى اهمية الفقرات الفرعية والمتغيرات الرئيسة للبحث.

ب. الانحدار المتعدد للمتغير الرئيس المعتمد على المتغيرات المستقلة الرئيسة للبحث لغرض تحليل العلاقات الارتباطية للمتغيرات وقياس قوة العلاقة بين المتغيرات ونسبة تفسير المتغيرات المستقلة الرئيسة في المتغير المعتمد الرئيس فضلا عن اختبار الفرضية الرئيسة للبحث.

سابعا : مجتمع وعينة البحث

تم اختيار فروع مصرف الرافدين والرشيد في مدينة العمارة مجتمعا للبحث لما لهذه المؤسسات المصرفيه العريقة في محافظة ميسان من دور واضح وحيوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصا في هذه المرحله التي تتطلب اعطاء المصارف دور اكثر وضوح من خلال الادارات والباحثين لكي تؤدي دورها المطلوب في عملية التنمية وإيجاد بدائل جديدة للموارد. وتمثلت عينة البحث بالمديرين في هذه المؤسسات المصرفية لان دورهم في هذه المؤسسات يغلب عليه الابتكار والتعامل مع البيئة المتغيرة والمواقف الغامضة مما يعني انهم المعنيون اكثر من غيرهم في مجال الرقابة الداخلية ومكافحة غسيل الاموال وقد وزعت عليهم(٣٤ استمارة) واسترجعت جميعها.

المبحث الثاني

الجانب النظري

اولا :الرقابة الداخلية

تعد الرقابه الداخليه بكونها عملية لضمان تحقيق اهداف المنظمه التشغيلية بفعالية وكفاءة وإصدار تقارير ماليه موثوق بها والامتثال للقوانين واللوائح والسياسات. والرقابة الداخليه مفهوم واسع يتضمن كل ما يسيطر على المخاطر المحتمله للمنظمة.

١ .مفهوم الرقابة الداخلية

عرف معيار التدقيق رقم(٤) الرقابة الداخلية(بأنها تمثل كافة انواع السياسات والإجراءات المتخذة من قبل الادارة التي تكفل تحقيق اهداف الوحدة وتتضمن التنفيذ المنظم والعملي للعمليات بما في ذلك الالتزام بالسياسات الادارية والمحافظة على الموجودات واكتشاف ومنع الاخطاء ودقة القيد واكتمال السجلات وتهيئة البيانات المالية المطلوبة والمعول عليها في الوقت المناسب)(معيار التدقيق رقم (٤) ، **.(http: // www . google:2000**

وعرف الاتحاد الدولي للمحاسبين **(IFAC)** في الفقرة (٨) من المعيار الدولي للتدقيق(**. ISAN 400)** الرقابة الداخلية وتقدير المخاطر بأنها(كافة الاجراءات والسياسات التي تتبناها ادارة الوحدة الاقتصادية لمساعدتها قدر الامكان في بلوغ هدفها المتمثل في ضمان التنفيذ العملي المنظم للعمليات ،بما في ذلك الالتزام بالسياسات الادارية وحماية الاصول واكتشاف ومنع الاحتيال والأخطاء وضمان دقة السجلات المحاسبية واكتمالها وتوفير معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها في الوقت المناسب(**IFAC .(,1999: 127**

وقسم معيار التدقيق رقم (٤) نظام الرقابة الداخلية الى ما يأتي:- (معيار التدقيق رقم (٤) ، **.(http: // www . google:2000)**

أ.الرقابة المحاسبية

وتشمل الخطة التنظيمية والوسائل والإجراءات التي تتعلق بصفة اساسية في المحافظة على موجودات الوحدة ومدى الاعتماد على البيانات المحاسبية المثبتة بالسجلات وذلك عن طريق اختيار دقة البيانات والمعلومات المحاسبية ومن وسائل الرقابة المحاسبية(القيد المزدوج،تسجيل المعاملات والترحيل اليومي لها، استخدام الحسابات الاجمالية والفرعية،اعداد موازين المراجعة الدورية،اتباع نظام المصادقات واعتماد قيود التسوية من قبل موظف مخول وأخيرا امداد الادارة بالبيانات المالية والمحاسبية بصفة دورية).

ب.الرقابة الادارية

هي مجموعة من النظم والأساليب التي تساعد في فحص وتقويم جميع نواحي النشاط بهدف تشخيص المشكلات الادارية ومعرفة نواحي القصور والأخطاء وتساعد في اقتراح الحلول ألمناسبة ولهذا

فأنها تركز على تقويم السياسات والقرارات الادارية وتشجيع الالتزام بها وذلك بهدف تحقيق اكبر قدر من الكفاءة ألتشغيلية وتشمل الرقابة الادارية(الموازنات التقديرية،حسابات الكلفة،التقارير الاحصائية،تقارير الاداء،الرقابة على الجودة وبرامج التدريب المتنوعة للموظفين).

ج.نظام الضبط الداخلي

ويشمل مجموعة من الاجراءات والوسائل التنظيمية والمحاسبية التي تهدف الى ضبط عمليات الوحدة ومراجعتها يصوره تلقائية ومستمرة وذلك بجعل عمل شخص ما يراجع بواسطة شخص اخر لضمان حسن سير العمل.

د.جهاز التدقيق الداخلي

هو جهاز تقويمي مستقل ضمن تشكيلات الوحدة ويعد احد وسائل الرقابة الداخلية الفعالة تكلفه الادارة للقيام بخدمتها وطمأنتها على ان وسائل الضبط الموضوعة مطبقة وكافية من خلال مجموعة من الضوابط والإجراءات لتحقيق العمليات والقيود وبشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية وللتأكد من حماية اصول وأموال الوحدة والتحقق من اتباع موظفي الوحدة للسياسات والإجراءات الادارية المرسومة لهم.

٢ . خصائص نظام الرقابة الداخلية

تعتمد كفاءة نظام الرقابة الداخلية على عدد من الخصائص الاساسية التي لابد من توافرها كليا او جزئيا لتحقيق الاهداف التي وضع النظام من اجلها ، اذ ان توافر جميع الخصائص يشير الى جودة الرقابة الداخلية ومواطن قوتها في الوحدة الاقتصادية ،وان عدم وجود اي من هذه الخصائص فهو اشارة الى ضعف نظام الرقابة الداخلية او جزء منه وتشمل تلك الخصائص ما يأتي:-(توماس و هنكي،١٩٨٩:٣٧٤-٣٨٢)

- الفصل بين المسؤوليات
- وضع خطط السلطة والمسؤولية
- كفاءة الموظفين
- الحماية المادية للأصول
- وجود قسم التدقيق الداخلي

٣. مكونات نظام الرقابة الداخلية

حدد معيار التدقيق رقم (٧٨) عناصر نظام الرقابة الداخلية بخمس عناصر وكما يأتي:- (احمد،٢٠٠٢:٥٤-٥٦)

أ. بيئة الرقابة

تتضمن بيئة الرقابة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والتي تسهم بمجموعها وبدرجات متفاوتة في انجاز سياسات وإجراءات الوحدة الاقتصادية .

وتعد بيئة الرقابة اساس لنظام الرقابة الداخلية بكامله اذ انها توفر المناخ الذي يؤثر على الكيفية التي يتم بها وضع الاستراتيجيات والأهداف(**Intosal,2004:11**)، وان عدم فاعلية بيئة الرقابة يؤدي الى نظام رقابة داخلية غير فعال حتى في حالة جودة المكونات الاربعة الاخرى(**Arens,etal,2005:273**).

وتتأثر بيئة الرقابة بالعوامل السبعة الاتيه :- (القواسمي،٢٠٠٠:٨ -٩).

- الاستقامة والقيم الاخلاقية لإدارة الوحدة الاقتصادية

تمثل الاستقامة والقيم الاخلاقية عناصر جوهرية في بيئة الرقابة وتؤثر في تصميم مكونات الرقابة الداخلية الأخرى

وإنها تحدد فاعلية ضوابط الرقابة الداخلية(**Whittington&pany,2004:232**).

- الالتزام بالكفاءة

يقصد بالكفاءة المعرفة والمهارة العلمية والعملية الضرورية لتحقيق المهام تخدم كل وظيفة داخل المنظمة(**Messier,2000:182**).

- مجلس الادارة ولجنة التدقيق

يقصد بلجان التدقيق هم عدد من الاشخاص يتم اختيارهم من قبل اعضاء مجلس الادارة تكون مسؤوليتهم في المحافظة على استقلالية المدقق الخارجي عن الادارة ويتراوح عدد اعضاء اللجنة من ثلاثة الى سبعة اعضاء حسب قانون هيئة الاوراق المالية في نيويورك(**Arenis ,et al .2003**) . وان الهدف الاساسي من تشكيل لجان التدقيق يتمثل في تطبيق انظمة رقابة قوية تعتمد على التغذية العكسية وتبادل المعلومات مع الادارات والأقسام المختلفة من اجل تحقيق التعاون وزيادة الثقة بين جميع العاملين والإطراف الاخرى في الشركة (**coletti ,et al, 2005:496**) .

- فلسفة الادارة ونمطها التشغيلي

ويقصد بها اتجاه الادارة وموقفها من اهمية الرقابة الداخلية،فإذا كانت تعتقد بأهمية الرقابة سوف يشعر بقية

الموظفين بأهميتها ويتجاوبون بوعي وإدراك مع الضوابط الرقابية ألموضوعة ولكن اذا شعر الموظف بان الضوابط

الرقابية لا تشكل اهمية لإدارة المنظمة فمن المؤكد ان الاهداف الرقابية لا تتحقق بفاعلية(**Intosal,2004:14**).

- الهيكل التنظيمي

يعد الهيكل التنظيمي السليم احد المتطلبات الاساسية لبيئة الرقابة ويعد الهيكل التنظيمي القائم بشكل سليم نقطة

البدء لتحقيق الرقابة الادارية والمحاسبية الفعالة(عثمان،١٩٩٩:٧٠).

- منح السلطات وتحديد المسؤوليات

ان التحديد الواضح للصلاحيات والمسؤوليات من شانه زيادةى فاعلية الرقابة على الوظائف المختلفة في المنظمة

- اجراءات وممارسات شؤون الموظفين

يشمل الجانب الاهم في الرقابة الداخلية عموما وبيئة الرقابة بصورة خاصة في الافراد فاذا كان الافراد اكفاء

وموثوق بهم يمكن ان توجد عناصر الرقابة الاخرى، ويستطيع الافراد الاكفاء من العمل بمستوى عال من الجودة

على الرغم من وجود عناصر قليلة في النهاية تدعمهم(لطفي،٢٠٠٩:١٨٩).

ب. انشطة الرقابة

وتشمل انشطة الرقابة الداخلية الاجراءات التالية (الفصل الملائم بين ألوظائف ،دقة تفويض العمليات والأنشطة ، المستندات والسجلات ألملائمة ، الرقابة المادية على الاصول والسجلات ..

ج. تقدير المخاطر

ويقصد بها القيام بتحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية وإعداد البيانات المالية وفقا للمبادئ ألمحاسبية وتسعى الادارة من وراء تقدير مخاطر الرقابة الداخلية الى التعرف على تلك المخاطر واحتمالية حدوث الغش والأخطاء والعمل على كل ما من شانه تخفيضها.

د.المعلومات والاتصال

ان الغرض من نظام معلومات واتصال محاسبي بالوحدة الاقتصادية هو تحديد وتجميع وتحليل وتطبيق وتسجيل عمليات الوحدة ألاقتصادية وضمان وجود مساءلة على الاصول والالتزامات.

هـ.المتابعة

تعني المتابعة المستمرة والتقويم الدوري لمختلف مكونات الرقابة ألداخلية لتحديد عما اذا كانت تعمل كما هو مطلوب ولتحديد مدى الحاجه لإجراء التطوير والتحديد المطلوب لمساعدة الظروف وتفادي تقادم اجراءات الرقابة الداخلية،ويعد قسم التدقيق الداخلي عنصرا جوهريا لتحقيق فاعلية الرقابة ولكي تكون وظيفة التدقيق الداخلي فعالة فانه من الضروري ان يكون قسم التدقيق الداخلي مستقل عن بقية اقسام الوحدة ألاقتصادية.

ثانيا : ظاهرة غسيل الاموال

ظاهرة قديمة نشأت منذ احتاج الانسان الى اخفاء اموال حصل عليها من **Money Laundering** ظاهرة غسيل الاموال

مصادر الكسب غير المشروعة ، مثل الاتجار بالمخدرات والتزوير والاختلاس او تلقي رشاوى وعمولات وتزايد ت ظاهرة غسيل الاموال في الفترة الأخيرة وذلك مع اتساع انشطة الجريمة المنظمة وتعدد سبل تأدية الخدمات المالية وبصورة خاصة في المعاملات الالكترونية وكثرة المراكز المالية التي لا تخضع لسيادة او قوانين محددة ورافق ذلك استخدام اساليب اكثر كفاءة في عمليات الاخفاء

١. مفهوم غسيل الاموال

لا يوجد اتفاق عام بين الدول حول مفهوم غسيل الأموال الامر الذي يزيد من صعوبة محاولات مكافحة هذه الجرائم على المستوى الدولي . فبعض الدول تأخذ بالمفهوم الواسع لغسيل الأموال من حيث اعتبار العائدات المالية لكافة الاعمال الاجرامية طرقا لغسيل الاموال (مثل تجارة وتهريب ألمخدرات ،تجارة ألرقيق ،الارهاب ، ألرشوة ،الفساد ألسياسي ،تجارة ألسلاح ، تزييف العملة والاختلاس وغير ذالك من الجرائم والإعمال غير المشروعة) .

في حين تأخذ بعض الدول بالمفهوم الضيق حيث تقتصر هذه العمليات على محاولات اخفاء العوائد المالية لتهريب المخدرات فقط دون بقية الجرائم(كامل،٢٠٠١:١٦١) .

عرف برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات عملية غسيل الاموال بأنها(عملية يلجأ اليها تجار ومهربو المخدرات والمؤثرات العقلية لإخفاء وجود دخل او اخفاء مصدره غير ألمشروع او استخدام الدخل على وجه غير مشروع،ليجعله يبدو وكأنه تحقق من مصدر مشروع وهو حسب برنامج الامم المتحدة يعني(التصرف في النقود بطريقة تخفي مصدرها واصلها ألحقيقي (برنامج الامم المتحدة،٢٠٠١:٩) .

وفي العراق عرفت المادة الثالثة من الامر رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٤ لسلطة الائتلاف المؤقتة (قانون غسيل الاموال ومكافحة التمويل الاجرامي)النافذ (٤) الذي يسري على التداول المالي غير ألمشروع بان غسيل الاموال(كل من يدير او يحاول ان يدير تعامل مالي يوظف عائدات ما لنشاط غير قانوني عارفا بان المال المستخدم هو عائدات بطريقه ما لنشاط غير قانوني او كل من ينقل او يرسل او يحيل وسيله نقدية او مبالغ تمثل عائدات بطريقه لنشاط غير قانوني عارفا بان هذه الوسيلة النقدية او المال يمثل عائدات بطريقة ما لنشاط غير قانوني)(مجلة التشريع والقضاء،٢٠١٦:١).

كما عرفت ظاهرة غسيل الاموال على انها عملية من شانها اخفاء المصدر غير المشروع الذي اكتسبت منه الاموال المراد غسلها، وهي ليست جريمة عادية يمكن ارتكابها بصورة عشوائية او غير مدروسة كبقية الجرائم الأخرى بل هي جريمة يحتاج القيام بها الى شبكة بل وشبكات منظمة تمتهن الاجرام وعلى درجة عالية من التنسيق والتخطيط والانتشار في انحاء العالم المختلفة(البشير،٢٠٠٨).

٢. الانشطة الغير مشروعة والمولدة للأموال القذرة

من الانشطة الغير مشروعة والمولدة للأموال القذرة مايأتي:-

- الاتجار في السلع والخدمات الغير مشروعة وفقا للقوانين كالاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار في الاعضاء

البشرية.

- التهرب الضريبي من خلال التلاعب في الحسابات الختامية او اخفاء مصدر الدخل وعدم سداد الالتزامات المستحقة على

النشاط.

- الفساد الاداري والمالي السياسي من خلال الاستغلال غير المشروع للوظيفة العامة من اجل تحقيق مكاسب شخصية كمنح

التراخيص او ترسية المناقصات مقابل رشاوى تدفع للموظفين الذين يخالفون نصوص التعليمات والقوانين.

- الدخول الناتجة عن الانشطة السياسية غير المشروعة كأنشطة التجسس وغيرها.

- الدخول الناتجة عن الغش التجاري والتجارة في السلع الفاسدة والتعدي على الحقوق الفكرية كتقليد العلامات التجارية

العالمية.

- الدخول الناتجة عن عمليات النصب والاحتيال وتزوير الوثائق والمستندات وعمليات تزييف العملات والذهب والمعادن

الثمينة والمضاربة في الاوراق ألمالية(ألعاجز ، ٢٠٠٨:١٥-١٦).

٣. الاثار المترتبة على ظاهرة غسيل الاموال

يولي غاسلو الأموال الملوثة أهمية قصوى لإيجاد غطاء مناسب لحركة رؤوس أموالهم وصولاً إلى شرعنتها من دون الالتفات إلى الجدوى الاقتصادية من كميات الأموال الضخمة ولا إلى الآثار التي تترتب عنها ، سلباً أو إيجاباً ، مما يؤثر بصورة مباشرة على مناخ الاستثمار .

ويمكن تحديد الاثار المترتبة على ظاهرة غسيل الاموال الى ما يلي :-

أ. الاثار الاقتصادية

- يؤدي خروج الأموال المشروعة بطريق غير مشروع إلى خارج البلاد إلى حرمان البلاد من العوائد الإيجابية التي يمكن أن يحصل عليها المجتمع التي تتمثل في القيمة المضافة إلى الدخل القومي وما يرتبط بذلك من تشغيل العمالة وعلاج البطالة وتوافر جانب العروض السلعي وما يرتبط بذلك من استقرار للأسعار المحلية .

- يؤدي تزايد عمليات غسيل الأموال إلى اهتمام الدولة بالقضايا الأمنية ، ومن ثم زيادة الإنفاق على مكافحة الجريمة للحد من ارتفاع معدلاتها ، وهذا الإنفاق يتم على حساب الخطط التنموية الاجتماعية والاقتصادية ، ويؤدي إلى تفاقم البطالة والفقر والتخلف (مصطفى،الرفيعي، ٢٠٠٨:٢٨-٢٩).

- ان نجاح تسرب الاموال المغسولة الى الاقتصاد القومي يؤدي الى حدوث تشوه في نمط الانفاق والاستهلاك مما يؤدي الى نقص المدخلات اللازمة للاستثمار وبالتالي حرمان النشاطات المهمة من الاستثمار النافع.

- يؤدي غسيل الاموال الى حدوث خلل في توزيع الدخل القومي وزيادة الفجوة بين الاغنياء والفقراء مما يؤدي بدورة الى عدم وجود استقرار اجتماعي .

- ان تسرب الاموال المغسولة الى الاقتصاد القومي للدول يمكن ان يؤدي بالحكومة الى فرض ضرائب جديدة ، او زيادة معدلات الضرائب العالية من اجل تغطية الفجوة بين الموارد المتاحة واحتياجات الاستثمار بعد تهريب الاموال للخارج.
- يؤدي غسيل الاموال الى بروز مستثمرين جدد لهم قدرات كبيرة في مجال الادخار والاستثمار والجرءه على الولوج في مجالات الاستثمار المحفوفة بالمخاطر مما ينعكس سلبا على كبار رجال الاعمال(جميل ،٢٠١١:٩٣).

ب. الاثار الاجتماعية والسياسية

- انتشار الفساد والجرائم الاجتماعية كانتشار العصابات
- ظهور حالة الاختطاف او الحجز لغرض اجبار الاخرين على دفع مبالغ او تهديدهم بعدم التدخل بسياسات منظمات غسيل الاموال.
- ضعف مستوى الخدمات المقدمة للجمهور وظهور تلوث البيئة.
- افساد الجهاز الاداري من خلال شراء ذمم المسئولين والإداريين
- تغلب المصلحة الفردية على المصلحة العامة (خلف، -- :١٦)

- يؤدي غسيل الاموال الى حدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية
- ان عملية غسيل الاموال تؤدي الى تشويه المناخ الديمقراطي في المجتمع،حيث يصعد اصحاب الدخول غير المشروعة الى مقاعد البرلمان وللمجالس الشعبية وتعلو نجومهم اعلاميا ويستغلون المكانه هذه للتغطية على عمليات غسيل الاموال (جميل ،٢٠١١:٩٣).

ج. التأثيرات في المجال النقدي والمصرفي

- حصول منافسة غير متكافئة بين صاحب الأموال الملوثة والمستثمر الجاد صاحب الأموال النظيفة ، سواء كان هذا

الأخير محلياً او أجنبياً فضلاً عن إمكانية تأثير الأموال المغسولة في سعر صرف العملة وسعر الفائدة .

- نقل رؤوس الأموال من بلدان تطبق سياسات اقتصادية جيّدة ومدروسة وذات معدلات عائد مرتفعة إلى بلدان تطبق

سياسات قصيرة النظر وذات معدلات عائد منخفضة .

- اضطراب الأسواق المالية الدولية والتسبب أحياناً بانهيار بعضها مما يقوّض أساس البناء الاقتصادي في العديد من بلدان العالم .
- خفض قيمة العملة الوطنية جرّاء تحويل الملوث منها إلى ذهب ومجوهرات يسهل بيعها في الخارج مقابل عملات أجنبية قوية .
- ازدياد حجم السيولة النقدية محلياً بنسبة تفوق كثيراً الريادة في إنتاج السلع والخدمات ، الأمر الذي من شأنه إحداث ضغوط تضخمية على الاقتصاد الوطني يترتب عليها إضعاف القوة الشرائية للنقود .
- تؤثر عمليات غسيل الأموال في ارتفاع معدلات التضخم باعتبارها جزءاً من أنشطة الاقتصاد الخفي ، إذ تؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي غير العقلاني ومن ثم الضغط على المعروض من السلع والخدمات والتأثير في المستوى العام للأسعار . ويرى البعض أن من أهم مصاحبات جرائم غسيل الأموال وقوع الاقتصاد فريسة للتضخم الركودي ، إذ يصاب المجتمع بظواهر اقتصادية متعارضة .
- تؤثر عمليات غسيل الأموال في السياسة المالية للدولة وحجم الدين العام والموازنة العامة للدولة الذي من الممكن أن يحدث العديد من الآثار التضخمية النقدية مما يسهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار لاسيما في الدول النامية . (مصطفى،الرفيعي، ٢٠٠٨ :٢٨-٢٩).

د. العوامل التي تساعد على ظهور ظاهرة غسيل الاموال

تشهد ظاهرة غسيل الاموال نموا سريعا على المستوى العالمي ولما لهذه الظاهرة من تأثير سلبي كبير على جميع نواحي الحياة فقد تزايد الاهتمام بها والتصدي لأثارها مما يستوجب معرفة العوامل التي تسببت باستفحال هذه الظاهرة ولمتمثله بما يلي:(المراشده، :١٧)

- سياسات تشجيع الاستثمار الخارجي ودخول رؤوس الاموال للدولة هي من الجوانب الجاذبة لغاسلي الاموال.
- بروز ظاهرة العولمة وما يصاحبها من تحرير التجارة العالمية وفتح الاسواق وتحرير رؤوس الاموال وخفض التعرفة الكمركية.
- الثورة الاتصالاتية والمعلوماتية والانترنيت ادت الى سهولة وسرعة غسيل الاموال وإخفاء مصدرها.
- ازدياد انماط وإشكال الجريمة المنظمة بشكل كبير وسريع في الاعمال التجارية.
- انتشار المخدرات(تهريب ، تعاطي واتجار) في مختلف انحاء العالم وما ينتج عن الاتجار بها من اموال

هائلة ولكنها قذرة يستدعي غسلها.

- عدم الاستقرار السياسي في مختلف مناطق كثيرة من العالم مما تسبب في ظهور تنظيمات ارهابية تمتلك

الكثير من السلاح بحيث اصبحت تجارة الاسلحة من اكثر الانواع رواجا وطبعا يصاحب هذا النوع الكسب

المالي الهائل الذي بالتالي يستلزم اخفاء مصدرة وغسله.

- ازدياد عدد الدول التي تمنح التسهيلات المصرفية والاقتصادية لتكون سوقا لغسل هذه الاموال.
- غياب الشفافية في اغلب التعاملات التجارية الدولية.
- ازدياد التقدم العلمي والطبي في زراعة الاعضاء البشرية مما تسبب في ظهور ما يسمى بتجارة الاعضاء

البشرية التي يكون الناتج المالي فيها كبير ولكن غير مشروعة.

- زيادة حجم الاقتصاد الخفي والموازي في هذه البلدان عن نصف الناتج القومي.
- اتساع نطاق الدول التي يتم فيها غسيل الاموال والمرشحة لتكون سوقا رائجة لذلك في المستقبل.

هـ. دور المصارف في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال

بما ان الجهاز المصرفي هو الوسيلة الاكثر فعالية لإضفاء صفة المشروعية على الاموال القذرة فانه من الطبيعي ان توجه أنشطة غاسلي الاموال إلى المصارف على أمل إجراء سلسلة من العمليات المصرفية عليها لتحقيق هذا الهدف مثل عمليات الصرف والتحويل النقدي بواسطة أنماط عديدة من العمليات المصرفية المتطورة في هذا المجال خاصة في ظل التطور الالكتروني في انظمة المعلومات.

من هنا ظهر دور خبراء مكافحة جريمة غسيل الاموال من خلال اعطائهم دورا اكبر للجهاز المصرفي في عمليات المكافحة وأصبح لزاما على المؤسسات المالية وضع الاجراءات والضوابط والبرامج لمكافحة غسيل الاموال وان يعطي المصرف اهمية خاصة للتدريب الفني للموظفين لكشف عمليات الغسيل ومكافحتها وكيفية الابلاغ عنها وإبقائها على كسب مهارات جديدة في مجال مكافحة عمليات غسيل الاموال(عبد السلام **www.googl@com**).

ويضيف (جميل ،٢٠١١:٩٩-١٠٠) بما ان للبنوك دور كبير في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال سواء في مجال الوقاية او في مجال ألمكافحة ، ويتطلب ذلك اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات والتدابير وتنفيذها تنفيذا فعالا ومن اهم المقومات والمبادئ والسياسات الاجرائية اللازم اتخاذها من قبل المصارف

ما يأتي:-

- التقيد التام بالقوانين والأنظمة المتعلقة بمكافحة ظاهرة غسيل الاموال.
- تحديد هوية العملاء وعناوينهم واعتماد كافة الوثائق الرسمية.
- تحديد هوية المالكين.
- مراقبة الحسابات الجامدة وفصلها عن الحسابات الاخرى وإعداد تقرير شهري بها مع تحديد فترة لتحويلها

للمصرف الرئيسي.

- الرصد الخاص لمعاملات معينة وخاصة المبالغ التي تتجاوز المبلغ المحدد قانونا.
- حفظ السجلات وضمان وجود اثار العمليات من خلال الوثائق المتعلقة بهوية العملاء.
- اخذ الحيطة والحذر تجاه المؤثرات والظروف التي تثير الشبهة.
- يجب على البنوك تطوير برامجها وأنشطتها الالكترونية وفق احدث المستجدات العالمية.
- تعزيز سبل التعاون الفعال بين المصارف والأجهزة الامنية المختصة.

كما ويضيف (ألموسوي ٢٠٠٩:٢٥) على المصارف اتخاذ الاجراءات ألأتيه :-

- تتحدد سلطة التصديق لفتح الحسابات الجارية لمدير الفرع وفي حالة غيابة لنائبه.

– الحصول على تزكية مقبولة لمقدم الطلب من مصرف سبق التعامل معه او من قبل اشخاص معروفين من قبل المصرف.

– التأكد من مهنة مقدم الطلب والمصدر الرئيسي لتغذية الحساب حسب المهنة وذلك من خلال الاطلاع على وثيقة النشاط المهنية.

– على المصرف التدرج في منح دفاتر الصكوك خاصة للعملاء الجدد لتبدأ بفئة ٢٥ صك وتتدرج حسب تقييم المصرف للعميل.

– على المصارف التشدد في ادارة الحسابات المستهدفة(الشخصيات المعنوية،اصحاب رؤوس الاموال الكبيرة) ويجب منحها اهمية خاصة.

المبحث ألثالث

الجانب التطبيقي

تناول المبحث الثالث الجانب التطبيقي للدراسة بأربعة فقرات رئيسية تضمنت الفقرة الاولى تحديد مستوى الخدمة الوظيفية لإفراد العينة اما الفقرة الثانية فتضمنت تحديد المستوى العلمي لإفراد العينة اما الفقرة ثالثا فتضمنت تحديد اهمية المتغيرات من وجهة نظر افراد العينة لكل من متغيرات الرقابة الداخلية ومتغيرات غسيل الاموال باستخدام متوسط الاتجاه والانحراف المعياري لغرض تحديد المتغيرات الاكثر تأثيرا والمتغيرات الاقل تأثيرا في تحديد مستوى اهميتها في تشكيل مستوى الرقابة الداخلية ومستوى مكافحة غسيل الاموال في المنظمات موضوع البحث.

واخيرا تضمنت الفقرة الرابعة في الجانب التطبيقي تحليل العلاقة الارتباطية للمتغيرات باستخدام الانحدار المتعدد للمتغير المعتمد(غسيل الاموال) على المتغيرات المستقلة الرئيسه في الرقابة الداخلية وذلك من اجل اختبار صدق الفرضية الرئيسة للبحث.

أولا : جدول رقم (١) يوضح الخدمة الوظيفية لعينة البحث

الخدمة	١-١٠سنة	١١-٢٠سنة	اكثر من ٢٠سنة	المجموع
العدد	٨	١٠	١٦	٣٤

النسبه	%٢٣،٥	٢٩،٥ %	%٤٧	%١٠٠

يتضح من الجول رقم (١) اعلاه ان اعلى نسبه كانت لذوي الخدمة التي تزيد عن (٢٠) سنة وبلغت (٤٧%) في حين

جاءت نسبة ذوي الخدمة من(١١-٢٠) سنة بالمرتبة الثانية وبواقع(٢٩،٥%) وكانت اقل نسبة لذوي الخدمة من(١-١٠) سنه بلغت (٢٣،٥%) وهذا يدل على ان اغلب افراد العينة من ذوي الخدمة العالية وهذا يساعد على كون الرأي الذي يستحصل علية من خلال الاستبيان يمكن الاعتماد علية اكثر مما لو كانت النسبة العالية لذوي الخدمة القليلة .

ثانيا : جدول رقم (٢) يوضح الشهادة العلمية لإفراد عينة البحث

الشهادة	اعدادية	دبلوم تقني	بكالوريوس	المجموع
العدد	٥	١٥	١٤	٣٤
النسبه	%١٤،٧	%٤٤	%٤١،٣	%١٠٠

يتضح من الجول رقم (٢) اعلاه ان اعلى نسبه كانت لحاملي شهادة الدبلوم التقني اذ بلغت (٤٤%) في حين

جاءت نسبة حاملي شهادة البكالوريوس بالمرتبة الثانية و بواقع(٤١،٣%) وكانت اقل نسبة لحاملي شهادة الاعدادية

بلغت (١٤،٧%) وهذا يدل على ان اغلب افراد العينة من حملة شهادة الدبلوم التقني والبكالوريوس واقل نسبة لحاملي شهادة الاعدادية وهذا يدل على ان اغلب افراد العينة من حملة الشهادات الجامعية(الاولية الدبلوم التقني والبكالوريوس)

كذلك ان هذا يساعد الموقف يساعد كثيرا بالاطمئنان للآراء التي يمكن الحصول عليها من خلال الاستبيان وتكون الاراء اكثر واقعية.

ثالثا : تحديد اهمية المتغيرات من وجهة نظر افراد العينة

١. تحديد اهمية الفقرات الفرعية لمتغيرات الرقابة الداخلية

جدول رقم (٣)

	مضمون الفقرة	متوسط الاتجاه	الانحراف المعياري	الوزن المئوي المرجح%	الترتيب
	تهتم الادارة بالتعليمات والسياسات التي تحث الموظفين على الالتزام بالقيم الاخلاقية	٤،٣٥٣	٠،٨٤٧	٨٧	الرابع
	تفرض الادارة عقوبات مشددة عند اكتشاف مخالفات تدل على عدم الامانة والنزاهة	٤،٤٤١	٠،٥٦١	٨٨،٨	الثاني
	تتسم اتجاهات الادارة العليا بالا يجابه نحوى محاربة غسيل الاموال وتحجيم مظاهره	٤،٠٥٩	٠،٩٨٣	٨١،٢	الحادي عشر
	يتوفر هيكل تنظيمي تتضح من خلاله حدود السلطة والمسؤولية	٤،٠٨٨	٠،٨٦٦	٨١،٨	العاشر
	تؤمن الوحدة الاقتصادية على العاملين في موضع الثقة ضد خيانة الامانة وبما يتناسب مع ما في حوزتهم من عهدة	٤،٠٠٠	٠،٩٨٥	٨٠	الثاني عشر
	توجد متابعة جادة من قبل الادارة لتوصيات هيئة الرقابة المالية بخصوص الرقابة الداخلية	٤,١١٨	٠،٥٩١	٨٢،٤	التاسع
	يتم تحديد الاختصاصات بين الادارة والعاملين بشكل يمنع التعارض وتداخل الصلاحيات	٤,١١٨	٠،٧٦٩	٨٢,٤	التاسع
	يتم توزيع الاعمال على العاملين بحيث لا ينفرد شخص واحد بعملية كاملة من البداية الى النهاية	٤،٤٧١	٠،٥٦٣	٨٩,٤	الاول
	تستخدم وسائل الرقابه الحديه في وضع حدود صلاحيات الصرف	٤،٠٥٩	٠،٨٨٦	٨١,٢	الحادي عشر
٠	يتم تفويض الصلاحيات لمن ليس له مصلحه شخصيه منها	٣،٩٧١	٠،٧٩٧	٧٩,٤	الثالث عشر
١	تهتم الادارة بالحد من المخاطر المرتبطة بالأنظمة والسياسات الجديدة المتبعة	٤،٢٦٥	٠،٥١١	٨٥,٣	السادس

٢	تهتم الادارة بالحد من المخاطر المرتبطة بتغيير الموظفين	٤،٣٢٤	٠،٦٨٤	٨٦,٥	الخامس
٣	توجه ألأداره العليا بتركيز اجراءات الرقابه الداخليه على المعاملات الاعتيادية	٣،٩١٢	٠،٧٥٣	٧٨,٢	الرابع عشر
٤	تهتم الاداره العليا بالحد من المخاطر المرتبطة بنظام المعلومات	٤،٢٦٥	٠،٥٦٧	٨٥,٣	السادس
٥	تهتم الادارة بالالتزام بأنظمة المعلومات المحاسبية والإدارية المتبعة	٤،١٧٧	٠،٧١٧	٨٣,٥	الثامن
٦	تهتم الادارة بوجود اجراءات رقابة تكفل تسجيل العمليات المالية عند حدوثها	٤،٢٠٦	٠،٤٧٩	٨٤,١	السابع
٧	اتجاهات الاداره العليا بالالتزام وبمتابعة ملاحظات وتوصيات هيئة الرقابه الماليه بخصوص مقومات النظام المحاسبي	٤،٣٨٢	٠،٦٩٧	٨٧,٦	الثالث
٨	تلتزم الادارة العليا بتوفير كادر كفوء وذو خبره بتطبيقات النظام المحاسبي	٤،١٧٧	٠،٨٦٩	٨٣,٥	الثامن
٩	تؤكد الادارة على المتابعة دائما للتأكد من تنفيذ انشطة الرقابة	٤،١١٨	٠,٦٨٦	٨٢,٤	التاسع
١٠	يوجد دور فاعل للتدقيق الداخلي في عملية المتابعة	٤،٠٥٩	٠,٦٩٤	٨١,٢	الحادي عشر
١١	توجد في وحدتك معايير موضوعية لقياس اداء العاملين	٣،٨٥٣	٠,٧٠٢	٧٧,١	الخامس عشر
١٢	يشمل التدقيق الداخلي في وحدتك النواحي المحاسبيه وتقويم المخاطر والخدمات الاستشارية	٤،٠٠	٠,٦٥١	٨٠	الثاني عشر

اظهرت نتائج تحليل اجابات افراد العينة باستخدام متوسط الاتجاه وكما موضح في الجدول(٣)

اولا : ان الفقرات(٨ يتم توزيع الاعمال على العاملين بحيث لا ينفرد شخص واحد بعملية كاملة من البداية الى النهاية) ،(٢ تفرض الادارة عقوبات مشددة عند اكتشاف مخالفات تدل على عدم الامانة والنزاهة)، (١٧ اتجاهات الاداره العليا بالالتزام وبمتابعة ملاحظات وتوصيات هيئة الرقابه الماليه بخصوص مقومات النظام المحاسبي)،(١ تهتم الادارة بالتعليمات والسياسات التي تحث الموظفين على الالتزام بالقيم الاخلاقية)، (١٢ تهتم الادارة بالحد من المخاطر المرتبطة بتغيير الموظفين)، (١١ تهتم الادارة بالحد من المخاطر المرتبطة بالأنظمة والسياسات الجديدة المتبعة)،(١٤ تهتم الاداره العليا بالحد من المخاطر المرتبطة بنظام المعلومات) (١٦ تهتم الادارة بوجود اجراءات رقابة تكفل تسجيل العمليات المالية عند حدوثها)،(١٥ تهتم الادارة بالالتزام بأنظمة المعلومات المحاسبية والإدارية المتبعة) ،(١٨ تلتزم الادارة العليا بتوفير كادر كفوء وذو خبره بتطبيقات النظام المحاسبي ،(٦ يتوفر توجد متابعة جادة من قبل الادارة لتوصيات هيئة الرقابة المالية بخصوص الرقابة الداخلية) ،(٧ يتم تحديد الاختصاصات بين الادارة والعاملين بشكل يمنع التعارض)،(١٩ تؤكد الادارة على المتابعة دائما للتأكد من تنفيذ انشطة الرقابة)، (٤ يتوفر هيكل تنظيمي تتضح من خلاله حدود السلطة والمسؤولية). قد جاءت بالمراتب العشرة الاولى اذ سجلت اعلى متوسطات اتجاه هي على التوالي:

(٨٩،٤) ، (٨٨،٨) ، (٨٧,٦) ، (٨٧) ، (٨٦,٥) ،(٨٥,٣) ، (٨٤,١) ،(٨٣,٥) ، ٨٢,٤) ، (٨١,٨).

وهذه المتغيرات تمثل اتجاها ايجابيا عاليا وهي الاكثر اهمية في تحديد مستوى الرقابة الداخلية في المؤسسات عينة البحث.

ثانيا : ان الفقرات(٣ تتسم اتجاهات الادارة العليا بالا يجابه نحوى محاربة غسيل الاموال وتحجيم مظاهره)،(٩ تستخدم وسائل الرقابه الحديه في وضع حدود صلاحيات الصرف)،(٢٠ يوجد دور فاعل للتدقيق الداخلي في عملية المتابعة)،(٥ تؤمن الوحدة الاقتصادية على العاملين في موضع الثقة ضد خيانة الامانة وبما يتناسب مع ما في حوزتهم من عهدة)،(٢٢ يشمل التدقيق الداخلي في وحدتك النواحي المحاسبيه وتقويم المخاطر والخدمات الاستشارية)،(١٠ يتم تفويض الصلاحيات لمن ليس له مصلحه شخصيه منها)،(١٣ توجه ألأداره العليا بتركيز اجراءات الرقابه الداخليه على المعاملات الاعتيادية)،(٢١ توجد في وحدتك معايير موضوعية لقياس اداء العاملين).

جاءت بالمراتب الاخرى اذ سجلت متوسطات اتجاه هي على التوالي:

(٨١،٢) ، (٨٠) ، (٧٩،٤) ، (٧٨،٢) ،(٧٧،١) وهذه المتغيرات ايضا تمثل اتجاها ايجابيا في تحديد مستوى الرقابة الداخلية في المؤسسات عينة البحث.

ثالثا : ان جميع قيم الانحراف المعياري للفقرات الاثنان والعشرون لمتغيرات الرقابة الداخلية هي اقل من واحد صحيح وهذا يعني تجانس اجابات افراد العينة وتقاربها حول كل فقرة من فقرات المتغيرات الرئيسة لإدارة المعرفة مما يسمح الى حد كبير بالحكم على دقة نتائج التحليل السابق الذي يتعلق بمؤشرات متوسط الاتجاه.

رابعا : ان المتغير الرئيس (المعلومات والاتصال) الذي فقراته الفرعية من (١٥-١٨) قد جاء في المرتبة الاولى من حيث الاهمية اذ سجل متوسط اتجاه مقداره (٤،٢٣٦) وفي المرتبه الثانية المتغير الرئيس (تقدير المخاطر) وفقراته الفرعية من (١١-١٤) وسجل متوسط اتجاه مقداره (٤,١٩٢) وفي المرتبه الثالثه المتغير الرئيس(بيئة الرقابة) وفقراته الفرعيه من (١-٦) وسجل متوسط اتجاه مقداره(٤،١٧٧) وفي المرتبه الرابعة المتغير الرئيس(انشطة الرقابة) وفقراته الفرعيه من(٧-١٠) وسجل متوسط اتجاه مقداره(٤,١٥٥) وفي المرتبه الخامسة المتغير الرئيس(المتابعة) وفقراته الفرعيه من(١٩-٢٢) وسجل متوسط اتجاه مقداره (٤،٠٠٧)

وان جميع المتغيرات الخمسة الرئيسة تمثل اتجاها ايجابيا واضحا وهي تعكس المستوى الواضح لأهمية هذه المتغيرات في تحديد مستوى الرقابة الداخلية من وجهة نظر افراد العينة وخاصة لكون متوسطات الاتجاه لجميع المتغيرات الرئيسة الخمسة متقاربة ويوجد تفاوت بسيط بينها .

٢. تحديد اهمية الفقرات الفرعية لمتغيرات غسيل الاموال

جدول رقم (٤)

	مضمون الفقرة	م توسط الاتجاه	الانحرا ف المعياري	الوز ن المئوي المرجح	الترتيب
٣	تعد المصارف المستهدف الرئيس لعمليات غسيل الاموال	٤، ٣٥٣	٠،٩١٧	٨٧, ١	الاول
	لا تمثل مصادر الاموال التي يتم ايداعها اهمية بالنسبة للمصارف	١،	٠،٧٨١	٣٥,	الحادي

٤		٧٦٥		٣	عشر
٥	تساهم الخدمة المصرفية الحديثة(بنوك ، انترنيت،الخدمات المصرفية الالكترونية) في استغلال المصارف لتنفيذ عمليات غسيل الاموال	٤،٠٢٩	٠،٦٢٧	٨٠,٦	الخامس
٦	اتخاذ اجراءات لمكافحة غسيل الاموال يحد من تنمية صناعة الخدمات المالية	٣،٩٧١	٠،٧٥٨	٧٩,٤	السابع
٧	االتخاذ اجراءات لمكافحة غسيل الاموال يقتضي الالغاء التام لمبدا المحافظة على سرية المعاملات المالية للعملاء	٣،٧٦٥	٠،٩٩٥	٧٥,٣	العاشر
٨	السعي نحو المنافسة واستقطاب العملاء يشكل عامل مؤثر على عدم وضع ضوابط لمكافحة غسيل الاموال	٤,١١٨	٠،٦٤٠	٨٢,٤	الثالث
٩	مسؤولي الخدمات المصرفية الخاصة يستخدمون خبرتهم المصرفية لتفادي بعض الضوابط الرقابية من خلال ادائهم لخدمات العملاء	٣،٧٦٥	١،٠٧٤	٧٥,٣	العاشر
٠	فتح الحسابات المتعددة وصعوبة تجميع المعلومات الخاصة بعميل واحد تجعل من مهمة المدققين اكثر صعوبة	٣،٧٩٤	٠،٨٤٥	٧٥,٩	التاسع
١	تساعد القوانين المصرفية في عدم افشاء سرية الحسابات مما يحول دون الكشف عن الحقائق المرتبطة ببعض الانشطة	٤،١٧٧	٠،٥٧٦	٨٣,٥	الثاني
٢	يوجد نقص في البرامج التدريبية للموظفين التي تساهم في زيادة معرفتهم بالأنماط الجديدة لعمليات غسيل الاموال وكيفية التصدي لها	٤،٠٠٠	١،٠١٥	٨٠	السادس
٣	عدم وضع المصارف لإجراءات داخلية خاصة بها تقلل من فاعلية مكافحة عمليات غسيل الاموال	٤،٠٥٩	٠،٦٩٤	٨١,٢	الرابع
٤	ان تعدد الطرق التي يمكن من خلالها تنفيذ عمليات غسيل الاموال يزيد من صعوبة كشف تلك العمليات	٣،٨٥٣	١،٠١٩	٧٧,١	الثامن

اظهرت نتائج تحليل اجابات افراد العينه باستخدام متوسط الاتجاه وكما موضح في الجدول رقم(٤)

اولا : ان الفقرات(٢٣ تعد المصارف المستهدف الرئيس لعمليات غسيل الاموال) ، (٣١ تساعد القوانين المصرفية في عدم افشاء سرية الحسابات مما يحول دون الكشف عن الحقائق المرتبطة ببعض الانشطة)،(٢٨ السعي نحو المنافسة واستقطاب العملاء يشكل عامل مؤثر على عدم وضع ضوابط لمكافحة غسيل الاموال) ، (٣٣ عدم وضع المصارف لإجراءات داخلية خاصة بها تقلل من فاعلية مكافحة عمليات غسيل الاموال)،(٢٥

تساهم الخدمة المصرفية الحديثة(بنوك ، انترنيت،الخدمات المصرفية الالكترونية) في استغلال المصارف لتنفيذ عمليات غسيل الاموال)،(٣٢ يوجد نقص في البرامج التدريبية للموظفين التي تساهم في زيادة معرفتهم بالأنماط الجديدة لعمليات غسيل الاموال وكيفية التصدي لها) ،(٢٦ اتخاذ اجراءات لمكافحة غسيل الاموال يحد من تنمية صناعة الخدمات المالية)،(٣٤ ان تعدد الطرق التي يمكن من خلالها تنفيذ عمليات غسيل الاموال يزيد من صعوبة كشف تلك العمليات قد جاءت بالمراتب السبعة الاولى اذ سجلت متوسطات اتجاه هي على التوالي (٤،٣٥٣ ، ٤،١٧٧ ، ٤,١١٨ ، ٤،٠٥٩ ، ٤،٠٢٩ ، ٤،٠٠٠) وهذه المتغيرات تمثل اتجاها ايجابيا عاليا وهي الاكثر اهميه في التأثير من بين المتغيرات إلا ثنى عشر في تحديد مستوى مكافحة غسيل الاموال في المؤسسات عينه البحث.

ثانيا : وقد جاءت الفقرات(٢٦ اتخاذ اجراءات لمكافحة غسيل الاموال يحد من تنمية صناعة الخدمات المالية) ،(٣٤ ان تعدد الطرق التي يمكن من خلالها تنفيذ عمليات غسيل الاموال يزيد من صعوبة كشف تلك العمليات) ، (٣٠ فتح الحسابات المتعددة وصعوبة تجميع المعلومات الخاصة بعميل واحد تجعل من مهمة المدققين اكثر صعوبة)،(٢٩مسؤولي الخدمات المصرفية الخاصة يستخدمون خبرتهم المصرفية لتفادي بعض الضوابط الرقابية من خلال ادائهم لخدمات العملاء) في المراتب الاخرى وهي تعكس اتجاها ايجابيا واضحا ايضا في تحديد مستوى مكافحة غسيل الاموال من وجهة نظر افراد العينه .

ثالثا : في حين ان الفقرة (٢٤ لا تمثل مصادر الاموال التي يتم ايداعها اهمية بالنسبة للمصارف) جاءت في المرتبه الاخيرة اذ سجلت متوسط اتجاه يعكس الاتجاه السلبي الذي يتعارض مع الاتجاه الذي توقعه الباحث عن اهمية هذا المتغير في تحديد مستوى مكافحة غسيل الاموال في المؤسسات عينة البحث.

رابعا : ان جميع قيم الانحراف المعياري للفقرات الاثنى عشر لمتغيرات مكافحة غسيل الاموال

هي اقل من واحد صحيح باستثناء الفقرات (٢٩) ، (٣٢)،(٣٤) والتي سجلت انحرافا اكبر من الواحد صحيح بنسبة قليلة وهذا يعني تجانس اجابات افراد العينه وتقاربها حول كل فقرة من فقرات المتغيرات الرئيسة لمكافحة غسيل الاموال مما يسمح الى حد كبير بالحكم على دقة نتائج التحليل السابق الذي يتعلق بمؤشر متوسط الاتجاه.

رابعا : تحليل العلاقة ألارتباطيه للمتغيرات

جدول رقم (٣)

الانحدار المتعدد للمتغير المعتمد غسيل الأموال) على المتغيرات المستقلة الرئيسه بيئة الرقابة ، انشطة الرقابة،تقدير المخاطر ،المعلومات والاتصال ،المتابعة)

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F المحسوبة	R^2 معامل التحديد	R m الارتباط	Sig.
الانحدار	١	٠,٦ ٠٣	٠,٦ ٠٣	٣،٣ ٣٩	٤١ %	٠،٧ ٢٤	٠،٠ ٠٧
الخطأ	٣٢	٥،٧ ٨٤	٠،١ ٨١				
المجموع	٣٣	٦،٣ ٨٧					

اظهر تحليل الانحدار المتعدد للمتغير المعتمد (غسيل الأموال) على المتغيرات المستقلة الرئيسة (بيئة الرقابة،انشطة الرقابة

، تقدير المخاطر ،المعلومات والاتصال ، المتابعة) في الجدول رقم (٣) ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (٤١%) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة الرئيسة تفسر وتشارك بنسبة (٤١%) في تحديد مستوى مكافحة غسيل الاموال للمؤسسات المصرفية .

وقد اتضح من الجدول رقم(٣) ايضا ان قيمة (**F** المحسوبة) قد بلغت (٣،٣٣٩) وهي اعلى من قيمة (**F** المجدولة) بمستوى معنوية (٠،٠٥) ودرجة حرية (٣٢) مؤكدة معنوية انموذج العلاقة وصدق الفرضية القائلة(ترتبط الرقابة الداخلية ومن خلال متغيراتها الرئيسة (بيئة الرقابة ، انشطة الرقابة ، تقدير المخاطر ، المعلومات والاتصال والمتابعة) معنويا بمستوى مكافحة غسيل الاموال .

لمبحث ألرابع : الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

في ضوء ما اسفرت عنه نتائج الجانب النظري والتحليل الاحصائي في الجانب التطبيقي للدراسة .فان الاستنتاجات التي تمخضت عن تلك النتائج هي ما يأتي :-

١. ان اغلب افراد العينة في المصارف موضوع البحث هم من اصحاب الخدمة الوظيفية العالية اذ يشكلون

نسبة تزيد على (٧٧%) وكما موضح في الجدول رقم(١)

٢.ان اغلب افراد العينة في المصارف موضوع البحث هم من اصحاب الشهادات الجامعية الاولية اذ يشكلون

نسبة (٨٥%) من افراد العينة وكما موضح في الجدول رقم(٢).

٣. تشكل الرقابة الداخلية بمتغيراتها الرئيسة الخمسة (بيئة الرقابة ، انشطة الرقابة ، تقدير المخاطر ، المعلومات والاتصال ،المتابعة) اتجاها ايجابيا في المصارف موضوع البحث تمثل بشكل واضح في(انه يتم توزيع الاعمال على العاملين بحيث لا ينفرد شخص واحد بعملية كاملة من البداية الى ألنهاية ، تفرض الادارة عقوبات مشددة عند اكتشاف مخالفات تدل على عدم الامانة والنزاهة ، اتجاهات الإدارة العليا بالالتزام وبمتابعة ملاحظات وتوصيات هيئة الرقابه الماليه بخصوص مقومات النظام المحاسبي ، تهتم الادارة بالتعليمات والسياسات التي تحث الموظفين على الالتزام بالقيم الاخلاقية ، تهتم الادارة بالحد من المخاطر المرتبطة بتغيير الموظفين ، تهتم الادارة بالحد من المخاطر المرتبطة بالأنظمة والسياسات

الجديدة المتبعة ، تهتم الادارة بوجود اجراءات رقابة تكفل تسجيل العمليات المالية عند حدوثها). وان المتغير المستقل الرئيس(الرقابة الداخلية) ومن خلال متغيراته الرئيسة وفقراته الفرعية تفسر بمضمونها الاجمالي مدى ادراك العاملين في اجهزة الرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية لأهميتها في تشكيل وتعزيز مكافحة غسيل الاموال من وجهة نظر افراد العينة.

٤. تشكل مكافحة غسيل الاموال اتجاها ايجابيا في المؤسسات المصرفية موضوع البحث يتمثل بشكل واضح في كون (ان المصارف تعد المستهدف الرئيس لعمليات غسيل الأموال ، تساعد القوانين المصرفية في عدم افشاء سرية الحسابات مما يحول دون الكشف عن الحقائق المرتبطة ببعض الانشطة ، السعي نحو المنافسة واستقطاب العملاء يشكل عامل مؤثر على عدم وضع ضوابط لمكافحة غسيل الاموال ، عدم وضع المصارف لإجراءات داخلية خاصة بها تقلل من فاعلية مكافحة عمليات غسيل الاموال ، تساهم الخدمة المصرفية الحديثة(بنوك ، انترنيت،الخدمات المصرفية الالكترونية)

في استغلال المصارف لتنفيذ عمليات غسيل الاموال).

وان المتغير الرئيس غسيل الاموال ومن خلال متغيراته الرئيسة وفقراته الفرعية تفسر بمضمونها الاجمالي مستوى اهمية هذه الفقرات وهي تؤكد مدى ادراك العاملين بالرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية لأهميتها في تشكيل وتعزيز مستوى الرقابة الداخلية من وجهة نظر افراد العينة .

٥. وعلى الرغم من الاتجاه الايجابي الواضح الذي تشكله مكافحة غسيل الاموال بمتغيراتها إلا ان فقرة تمثل مصادر الاموال التي يتم ايداعها اهمية بالنسبة للمصارف قد اشر اتجاها سلبيا يتعارض مع الاتجاه

الذي توقعه الباحثان عن اهمية هذه الفقرة في تحديد مستوى مكافحة غسيل الاموال من وجهة نظر افراد العينة .

٦. كما اظهر ت نتائج التحليل الاحصائي بان الرقابة الداخلية ومن خلال متغيراتها الرئيسة ترتبط بعلاقة ايجابية ومعنوية بمستوى مكافحة غسيل الاموال في المؤسسات المصرفية وهذا يعني ان الرقابة الداخلية بشكل عام تسهم بشكل واضح في تفسير مستوى مكافحة غسيل الاموال في المؤسسات المصرفية موضوع البحث.

ثانيا : التوصيات

بناءا على الاستنتاجات التي خرجت بها الدراسة فان اهم التوصيات التي يجب الاخذ بها ما يأتي :-

١. بما ان اغلب افراد العينة في المصارف موضوع البحث هم من اصحاب الخدمة الوظيفية العالية ومن

حملة الشهادات الجامعية الاولية لذلك يجب الاهتمام بهم لكونهم يمثلون راس المال البشري والذي لا يقل قيمة وأهمية في مجال تحقيق النتائج النهائية للمصارف عن راس المال المادي وعدم التفريط بهم وكذلك الانفاق عليهم في مجال التعلم والتدريب وتقديم الحوافز المادية والمعنوية من اجل تحقيق الاستثمار الافضل لهذه الموارد وتحسين مستواهم المعاشي لتحصينهم من الانجرار وراء الاساليب الرخيصة لأصحاب المصالح غير القانونية.

٢. نظرا لكون المصارف تعد المستهدف الرئيس لعمليات غسيل الاموال لذلك يجب العمل على تحصين هذه المصارف من

خلال الاهتمام بأنظمة الضبط الداخلي و مواكبة اصدار القوانين والتعليمات التي تنظم عمل هذه المصارف وتحديث الاجراءات المصرفية باستمرار بما يواكب التطور الالكتروني والأساليب العالمية الحديثة لعمليات غسيل الاموال.

٣. يجب الاهتمام بتوفير مكونات الرقابة الداخلية الخمسة(بيئة الرقابة ،تقدير المخاطر ،انشطة الرقابة ، المعلومات والاتصال والمتابعة) بكفاءة عالية والاهتمام بها من اجل ضمان تنفيذ السياسات والتعليمات وفق ما مخطط لها.

والتي تشكل اهمية كبيرة في تعزيز نظام الرقابة الداخلية في المصارف عينة البحث

٤. يجب على الادارة الاهتمام بالحد من المخاطر المرتبطة بتغيير الموظفين من خلال توفير الاجواء المناسبة للحفاظ على الكوادر الكفوءة لضمان تنفيذ عمليات الرقابة الداخلية عن الجوانب المالية وفق التعليمات ولتلافي الاخطاء التي من الممكن ان يقع فيها الموظفون الجدد والتي تؤدي الى الهدر بالمال العام وتضر في سمعة المؤسسات المصرفية.

٥. ضرورة العمل على توعية العاملين في المصارف على الاساليب الحديثة لعمليات غسيل الاموال وإطلاع كافة العاملين عليها ولا تحتكر تلك المعلومات لدى القيادات العليا فقط لتمكين كافة العاملين من اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة عمليات غسيل الاموال .

المصادر (**References**)

اولا : المصادر العربية

١. أحمد ، محسن بأبقي عبد القادر(٢٠٠٢) مدى اعتماد مراقب الحسابات على عناصر الرقابة ألداخلية رسالة ماجستير،كلية الادارة والاقتصاد،الجامعة المستنصرية.

٢. القوا سمي،حاتم(٢٠٠٠) الرقابة ألداخلية مجلة المدقق،جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين عمان الاردن ، العدد ٤٤ ، ٤٥ .

٣. البشير،خالد سعود(٢٠٠٨)الجرائم الاقتصادية وطرق مكافحتها بحث منشور . **www.googl com**

٤. ألعاجز، رنا فاروق(٢٠٠٨) دور المصارف في الرقابة على عمليات غسيل الاموال بحث منشور **www.goog com**

٥. ألموسوي عباس نوار كحيط(٢٠٠٩) دور الجهاز المصرفي العراقي في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال، مجلة الادارة والاقتصاد العدد الرابع والسبعون.

٦.المراشدة،يوسف عبد الحميد،تاري ظاهرةغسيل الاموال بحث منشور **Ymarashdh .@Yahoo. com**

٧. برنامج الامم المتحدة الدولي لمكافحة ألمخدرات ، دليل الامم المتحدة للتدريب على انقاذ قوانين العقاقير المخدرة ، وثيقة رقم(**1 17/191/2009**) المبحث الرابع التحقيق المالي منشور على موقع **www.goog com**

٨. جميل، احمد صبحي(٢٠١١) الاثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة غسيل الاموال ودور المصارف في مكافحتها،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعةو العدد السابع والعشرون.

٩ . مصطفى، مناهل،. الرفيعي، افتخار محمد(٢٠٠٨) دور المصارف لمواجهة عمليات الاحتيال المالي وغسيل الاموال منشور **www.goog com**

١٠. نوماس ،وليم وامرسون، هنكي(١٩٨٩) المراجعة بين النظرية والتطبيق،ترجمة احمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد،دار المريخ،الرياض.

١١. معيار التدقيق رقم (٤) الذي حدده مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق بجلسته بتأريخ ١٥/٧/٢٠٠٠،:. http: // www. Google .

١٢ . كأمل ، مها(٢٠٠١) عمليات غسيل الأموال ، الاطار ألنظري ، مجلة السياسة ألدولية ، العدد ١٤٦,

١٣.مجلة التشريع والقضاء(٢٠١٦) بحث منشور www.goog com.

١٤. خلف،بلاسم جميل، ابعاد جريمة غسيل الاموال وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي ، بحوث ودراسات، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد.

١٥.عبد السلام ، طه احمد، مفهوم غسيل الاموال ودور الجهاز المصرفي في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال منشور www.goog com

١٦.عثمان، عبد الرزاق محمد،" اصول التدقيق والرقابة الداخلية"، الطبعة الثانية،دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل،,١٩٩٩

١٧.لطفي، امين السيد احمد،"دراسات تطبيقية في المراجعة"،الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،٢٠٠٩.

ثانيا المصادر الاجنبية : Foreign References

1.Arens,Alvin A-,Rendal J-Elder,and marks.,Beasly,(2003)"Auditing and Assurance services: an

Ed. New Jersey,Prentic Hall innnterntional Editions .

2 .Arens,Alvin A-,Rendal J-Elder,and marks.,Beasly,(2005)"Auditing and Assurance services: an

integrated Approach", prentice Education inc .

3.Coletti,A.C.Sedatole,K.L. &T0wry,K.I.,(2005)"TheEffect of control Systems on Accounting

Review" vol.(80),issue.2.

4.Meigs ,Walter ,B. Marymeigs and Mark Bettner,,(1989) "Accounting information

system".Principle-Hill,inc.

5.Whittington O.Rag and kurt pany,(2004)."Principles or Auditiny and other Assarance

services",McGraw-Hill/Irwin.Inc.

6.Intosal, Internal control standards committee,(2004),Guidelines for Internal control standard.

7.Interational federation of accountant (IFAC),(1999) ,hand book technical pronouncem ent Isa 400,

ملحق

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستاذ الفاضل

الست الفاضلة

م/استبيان

أهديكم تحياتي.....

أضع امام شخصكم الكريم استبيان متخصص بموضوع البحث الموسوم(توافر مكونات الرقابه الداخليه وأهميتها في مكافحة غسيل الاموال)

راجين تفضلكم بقراءة فقراتها بكل دقة وموضوعية والاجابه عنها بما ينسجم مع اراءكم وتوجهاتكم،ولا يسعنا إلا ان نشكر تعاونكم معنا من اجل خدمة البحث ألعلمي كما نود ان نشير الى الملاحظات الآتية :-

١.يرجى الاجابة على فقرات الاستبيان جميعها بوضع(/) امام الفقرات التي تعبر عن رأيكم علما ان الفقرات تتضمن خمسة

خيارات هي (اتفق تماما ، اتفق ، محايد ،لا اتفق ، لا اتفق اطلاقا).

٢.تستخدم بيانات الاستبيان لإغراض البحث العلمي ولا تستخدم لأية اغراض اخرى.

٣.لا داعي لذكر الاسم او العنوان اطلاقا.

وتقبلو فائق شكري وتقديري

الباحث

أولا : المعلومات الشخصية

١. الجنس ذكر ( ) ، انثى ( ) .

٢.العمر اقل من ٣٠ سنة ( ) ، ٣١-٤٠ سنة( ) ،٤١-٥٠ سنة( ) ،اكثر من ٥٠ سنة( ).

٣. الشهادة ( ).

٤.العنوان الوظيفي ( ).

٥.عدد سنوات الخدمة الوظيفية ( ).

٦.عدد سنوات العمل في الموقع الوظيفي الحالي( ).

ثانيا : الاسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة

	سلم المقياس/مضمون الفقرة	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق اطلاقا
	((متغيرات الرقابة الداخلية))					
	ا. بيئة الرقابة					
	تهتم الادارة بالتعليمات والسياسات التي تحث الموظفين على الالتزام بالقيم الاخلاقية					
	تفرض الادارة عقوبات مشددة عند اكتشاف مخالفات تدل على عدم الامانة والنزاهة					
	تتسم اتجاهات الادارة العليا بالا يجابه نحوى محاربة غسيل الاموال وتحجيم مظاهره					

	يتوفر هيكل تنظيمي تتضح من خلاله حدود السلطة والمسؤولية					
	تؤمن الوحدة الاقتصادية على العاملين في موضع الثقة ضد خيانة الامانة وبما يتناسب مع ما في حوزتهم من عهدة					
	توجد متابعة جادة من قبل الادارة لتوصيات هيئة الرقابة المالية بخصوص الرقابة الداخلية					
	ب. انشطة الرقابة					
	يتم تحديد الاختصاصات بين الادارة والعاملين بشكل يمنع التعارض وتداخل الصلاحيات					
	يتم توزيع الاعمال على العاملين بحيث لا ينفرد شخص واحد بعملية كاملة من البداية الى النهاية					
	تستخدم وسائل الرقابه الحديه في وضع حدود صلاحيات الصرف					
٠	يتم تفويض الصلاحيات لمن ليس له مصلحه شخصيه منها					
	ت. تقدير المخاطر					
١	تهتم الادارة بالحد من المخاطر المرتبطة بالأنظمة والسياسات الجديدة المتبعة					
٢	تهتم الادارة بالحد من المخاطر المرتبطة بتغيير الموظفين					
٣	توجه ألأداره العليا بتركيز اجراءات الرقابه الداخليه على المعاملات الاعتيادية					
٤	تهتم الاداره العليا بالحد من المخاطر المرتبطة بنظام المعلومات					
	ث. المعلومات والاتصال					

٥	تهتم الادارة بالالتزام بأنظمة المعلومات المحاسبية والإدارية المتبعة					
٦	تهتم الادارة بوجود اجراءات رقابة تكفل تسجيل العمليات المالية عند حدوثها					
٧	اتجاهات الاداره العليا بالالتزام وبمتابعة ملاحظات وتوصيات هيئة الرقابه الماليه بخصوص مقومات النظام المحاسبي					
٨	تلتزم الادارة العليا بتوفير كادر كفوء وذو خبره بتطبيقات النظام المحاسبي					
	ج. المتابعه					
٩	تؤكد الادارة على المتابعة دائما للتأكد من تنفيذ انشطة الرقابة					
٠	يوجد دور فاعل للتدقيق الداخلي في عملية المتابعة					
١	توجد في وحدتك معايير موضوعية لقياس اداء العاملين					
٢	يشمل التدقيق الداخلي في وحدتك النواحي المحاسبيه وتقويم المخاطر والخدمات الاستشارية					
	((متغيرات مكافحة غسيل الأموال))					
٣	تعد المصارف المستهدف الرئيس لعمليات غسيل الاموال					
٤	لا تمثل مصادر الاموال التي يتم ايداعها اهمية بالنسبة للمصارف					
٥	تساهم الخدمة المصرفية الحديثة(بنوك ، انترنيت،الخدمات المصرفية الالكترونية) في استغلال المصارف لتنفيذ عمليات غسيل الاموال					

٦	اتخاذ اجراءات لمكافحة غسيل الاموال يحد من تنمية صناعة الخدمات المالية					
٧	االتخاذ اجراءات لمكافحة غسيل الاموال يقتضي الالغاء التام لمبدا المحافظة على سرية المعاملات المالية للعملاء					
٨	السعي نحو المنافسة واستقطاب العملاء يشكل عامل مؤثر على عدم وضع ضوابط لمكافحة غسيل الاموال					
٩	مسؤولي الخدمات المصرفية الخاصة يستخدمون خبرتهم المصرفية لتفادي بعض الضوابط الرقابية من خلال ادائهم لخدمات العملاء					
٠	فتح الحسابات المتعددة وصعوبة تجميع المعلومات الخاصة بعميل واحد تجعل من مهمة المدققين اكثر صعوبة					
١	تساعد القوانين المصرفية في عدم افشاء سرية الحسابات مما يحول دون الكشف عن الحقائق المرتبطة ببعض الانشطة					
٢	يوجد نقص في البرامج التدريبية للموظفين التي تساهم في زيادة معرفتهم بالأنماط الجديدة لعمليات غسيل الاموال وكيفية التصدي لها					
٣	عدم وضع المصارف لإجراءات داخلية خاصة بها تقلل من فاعلية مكافحة عمليات غسيل الاموال					
٤	ان تعدد الطرق التي يمكن من خلالها تنفيذ عمليات غسيل الاموال يزيد من صعوبة كشف تلك العمليات					